التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية

أ. مراد بن قيطة
جامعة عنابة

أ. فاطمة الزهراء بويدة
جامعة عنابة

الملخص:

يُعالج هذا المقال مسألة التنافس الدولي المتنامي على منطقة الساحل الإفريقي من طرف قوى دولية، أصبحت تزاحم و بشكل مؤثر الدور التقليدي الفرنسي في هذه المنطقة التي أضحت تستحوذ على اهتمام دولي متزايد، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بالنظر لجملة الخصائص و المزايا الجيو إستراتيجية و الجيو إقتصادية التي تتمتع بها خاصة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م، وهو ما كان له إنعكاسات مباشرة على المصالح الحيوية الفرنسية في هذه المنطقة، وولَّد مجموعة من التحديات التي أصبحت تُهدد النفوذ التقليدي و التاريخي لفرنسا في هذا المجال الجيوسياسي الحيوي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، منطقة الساحل، المصالح الفرنسية، الدور الأمريكي، الدور الصيني.

Résumé :

Cet article vise à aborder la question de la concurrence croissante des puissances internationales dans la région du Sahel africain dominé par la France depuis l'ère coloniale. Cette région est devenue une zone attractive et séduisante pour la stratégie américaine et Chinoise grâce a son importance et ses caractéristiques géostratégiques et géoéconomiques notamment depuis les événements du 11 Septembre 2001.la pénétration américaine et chinoise dans cette région a eu des répercussions direct sur les intérêts stratégiques de la France, en générant une multitude de défis qui sont devenus menaçants pour l'influence traditionnelle et historique de la France dans cet espace géopolitique vital.

Mots clés : concurrence internationale, région du sahel, intérêts de la France, rôle américain, rôle chinois.

تمهيد

لطالما شكّلت منطقة الساحل الإفريقي مركز اهتمام محوري بالنسبة لفرنسا، لكنها ظلّت ولوقت طويلٍ مُهمّشةً من طرف القوى الدولية الأخرى. غير أنه وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ظهر اهتمام دولي متزايد بهذه المنطقة، ما أفرز واقعاً جديداً أصبح يُهددُ و بشكلٍ متعاظم المصالح الفرنسية في المنطقة التي ظلت و لفترة طويلة مجال نفوذ تقليدي بالنسبة لفرنسا منذ العهد الكولنيالي. وتتمتع منطقة الساحل بجملة من المزايا و الخصائص التي جلتها على غاية من الأهمية خاصة في الجانب الجيوإستراتيجي و الجيوإقتصادي، ما جَعلها محلَّ أطماعِ أطراف دولية عديدة، بدأت تعزز وجودها ونفوذها بشكلٍ متدرجٍ خاصة من طرف

الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، اللتان توغلتا في المنطقة من خلال إستراتيجياتٍ متنوعةٍ ما أصبح يُهدد الدور التقليدي لفرنسا في الساحل خاصةً و في إفريقيا عامة.

وعليه؛ يستطرق هذا المقال إلى المنافسة التي تتعرض لها فرنسا في منطقة الساحل من طرف كلٍّ من الولايات المتحدة والصين، وانعكاساته على الوجود الفرنسي في المنطقة. وعلى هذا الأساس؛ فقد تمّت صياغة الإشكالية التالية: **إلى أيِّ مدى تأثَّرت المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي بتنامي المنافسة الدولية من طرف كلٍّ من الولايات المتحدة والصين؟ وما مدى مواكبة الدور الفرنسي لهذه المنافسة وتكيُّفه معها؟**

وستعالج هذه الإشكالية من خلال أربعة محاور أساسية:

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي: الخصائص الجيوسياسية و المزايا الجيواستراتيجية

ثانياً: التواجد الأمريكي في المنطقة والمشاريع الأمنية الكبرى

ثالثا: التغلغل الاقتصادي الصيني في الساحل: الدوافع و الآليات

رابعاً: تداعيات المنافسة الأمريكية– الصينية على المصالح الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي: الخصائص الجيوسياسية و المزايا الجيوإستراتيجية

تعدُّ منطقة الساحلِ الإفريقي من بين المناطق الأكثر أهمية في الإستراتيجيات الدولية، نظراً لما تتمتع به من خصائص و مزايا جيوسياسية، اقتصادية وإستراتيجية، تجعلها محلَّ اهتمام القوى الإقليمية والدولية على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة.

1– الساحل الإفريقي: مقاربة جيوسياسية

إنَّ تسميةَ الساحلِ تعني تقليدياً الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء،[1] فمن **الناحية الجغرافية**، يُعّرف الساحل بصفته الخطَّ الفاصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (السوداء)، ليُشكل بذلك الساحل منطقة ايكولوجية، حيث أنَّ الأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسمٍ رطب يتبعه موسم جافٌ يدوم أشهراً طويلة.

ولعّل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلق نوعاً من الاختلاف حول أي من الدول تنتمي إلى هذا المجال، حيث تغطي منطقة الساحل الإفريقي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا لتشمل ثلاث دول محورية وهي مالي والنيجر وتشاد، وتجتمع هذه الدول في خصائص محددة، تتعلق بكونها بلدان صحراوية وشاسعة المساحة.[2]

وهناك رأي أخر للتحديد الجغرافي لإقليم الساحل الإفريقي، وهذا وفقاً للجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الإفريقي (CILSS) والتي أُنشئت سنة 1971، والتي تُحدد بلدان منطقة الساحل في تسعة دول هي: جزر الرأس الأخضر، غينيا بيساو، غامبيا، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وتشاد، والتي تبلغ مساحتها مجتمعة 5.344.000 كلم^2.[3]

بينما يُعرف الساحل **جيوسياسياً**، للدلالة على ذلك القوس الذي يضمُّ السودان، مالي، النيجر، تشاد، الجنوب الجزائري والنقاط الأطلسية في أقصي الغرب،[4] أمّا عن **التعريف الجغرافي العسكري**، فيضمُّ الساحل الإفريقي دول شمال إفريقيا ودول الساحل؛ السودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا إضافة للسنغال.[5]

إنَّ التحديد الجغرافي الذي سنعتمده في هذا المقال، يُحدّدُ بلدان منطقة الساحل الإفريقي في؛ موريتانيا، مالي والنيجر كدولٍ أساسيةٍ، يُضاف إليها أجزاءٌ من دول أخرى هي: شمال بوركينافاسو، شمال تشاد، نيجيريا، غينيا بيساو، السنغال والسودان.

تتنوع تعريفات الساحل الإفريقي بتنوع التصورات التي يُنظر من خلالها لهذه المنطقة، فأحياناً يُعتمد التصور الجغرافي الذي يُحدد منطقة الساحل ضمن الأراضي التي تأتي بعد الصحراء الكبرى مباشرة، أو بالنظر لخارطة القلاقل الداخلية، حيث يُعرف الساحل بقوس الأزمات انطلاقاً من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، دارفور) وتشاد وصولاً إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر ومالي وموريتانيا. كما أنه من المنتظر أن تتوسع دائرة هذه الأزمات والتهديدات الأمنية نظراً للأسباب التالية:

أولاً: الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنياً، قبلياً وعرقياً، ممَّا جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً وحركياتِ الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، ممّا ينتج عنه أزمات مثل: دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.

إذْ تُعتبر منطقة الساحل من أكثر المناطق منْ حيث التنوع الإثني، فهي تُمثل نقطة التقاء لأعراق وأديان مختلفة، تعيش ضمن أنماط معيشية مختلفة (رعاة رحل، حضر رعاة، مزارعون...)، ويمكن تقسيم المنطقة إلى قسمين، قسم جنوبي يقطنه السودْ وشمالي يقطنه البيض.

ففي **موريتانيا**، نجد قبائل "المور" (Maures) إضافة للزنوج والعرب البربر، وفي **مالي**، هناك 23 إثنية، تتوزع على خمس مجموعات؛ "الموندنغ" (Mandingue)، "البولس" (Peuls)،

"السونغاي"(Songhaï) ، "الفولتا" (Voltaic) و"الصحراويين"، وتضم هذه الأخيرة العرب بنسبة 1.9 % من السكان و"الطوارق" (Touareg) بنسبة 7.4% من مجمل السكان.[6] وفي **النيجر**، توجد قبائل "الجرما" (Djerma) بنسبة 22 % من السكان،

ونجد في **تشاد** إثنية "البوركو"، العرب الرعاة وشبه الحضر من "الدوزا" و"البيليا" و"التيداتو". أمّا عن الدين، فـ 94% من السكان في مالي يدينون بالإسلام، و2 % منهم وثنيون، أمّا 4% فهم مسيحيون، وفي النيجر 95% مسلمون والباقي مسيحيون ووثنيون، أمّا تشاد فيتمركز المسلمون في الشمال والمسيحيون في الجنوب. ما يمكن ملاحظته أنّ دول الساحل الإفريقي ذات التعدد العرقي والديني، تعتبر من بؤر التوترات والنزاعات الإثنية، والتي توظف داخلياً وخارجياً من قِبل أطراف وقوى تمتلك مصالح حيوية في المنطقة.

ثانياً: فشل الدول الجديدة؛ التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الطبيعة الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل، إذْ تشهد الدولة في الساحل الإفريقي أزمة مؤسساتية وسياسية ومدنية، حيث تسيطر نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على الحياة السياسية في دول الساحل، بشكل أوجد صراعاً على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، إمّا من خلال الانقلابات العسكرية أو الاغتيالات السياسية أو الحروب الأهلية.[8]

بالإضافة لأزمة الشرعية السياسية، تعاني دول الساحل من مشكلة عدم السيطرة وغياب الحكم، والذي يعني عدم قدرة الدولة بإمكاناتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها.

كما تعرف منطقة الساحل العديد من الأزمات والكوارث على المستويات الاقتصادية والبيئية والإنسانية، فنسب الفقر مرتفعة في دول المنطقة بسبب العجز الاقتصادي وضعف العدالة التوزيعية، إذ يعيش 80% من سكان تشاد تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم، بالإضافة إلى ذلك فهي تعاني من المديونية والتبعية الاقتصادية وتراجع نِسبِ النمو نتيجة اعتماد هذه الدول على الاقتصادات الريّعية.

وتعاني دول المنطقة أيضاً من أزمة الاندماج الوطني، وتظهر هذه الأزمة من خلال عجز النظم السياسية على بناء الدولة الوطنية وتوحيد الولاءات دون الوطنية باتجاهها، وهو ما خلق صراعات وموجات عنفٍ سياسي واسعة.

إنَّ الدولة في الساحل تمر بأزمة ضاربة في عمقها، فالتهديُد الأمني النابع من التصدع الحاصل في أبنيةِ ومؤسسات الدولة أفضى إلى سلبية في الآداء الوظيفي، الذي يُكرس لمفهوم "الفشل الدولاتي" والذي تمّ لصقه بدول الساحل وإفريقيا، فالدول الفاشلة هي الدول غير القادرة على آداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، وهو ما طرحه "باري بوزان" (Barry Buzan) سنة 1991، حيث أكدَّ على ضرورة التمييز بين الدولة (State) والقدرة (Power)، فتقدير القوة أو الضعف يعتمد على قدرات النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي، ويرتبط من جهة أخرى حسب "بوزان" بدرجة التناسق السياسي.(9)

لقد شجّع فشل نموذج الدولة على صعود فواعل تتحرك دون الدولة، وتحاول سدَّ الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي، الذي تتركه السلطة المركزية في مناطق ممتدة من الجزائر إلى مالي والنيجر في سلسلة تمتد حتى أواسط إفريقيا، حيث أصبحت مناطق لتحرك فواعل غير

شرعية كجماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية وموجات الهجرة السرية، وغيرها من أنواع التجارة غير الرسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود.

2- الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية

تَنْفردُ التهديدات الأمنية في منطقة الساحل بطبيعة خاصة، تعكس خصوصية المنطقة جغرافياً و إثنياً و سياسياً، إذْ تُعتبر هذه التهديدات عابرةً للحدود ويصعب السيطرة عليها ومراقبتها، وهي في تزايد مستمر يؤشر على تفاقمها وصعوبة إيجاد حلول للتعامل معها، ومن بين هذه التهديدات نجد؛ **الهجرة غير المنتظمة/السرية** من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية، التي لم تعد مقتصرة على دول شمال إفريقيا، بل أصبح سكان دول الساحل الإفريقي والتي تعيش معظم دوله ظروفاً اقتصادية واجتماعية وأمنية متدهورة، يهاجرون بطريقة غير منتظمة نحو أوروبا، وقد اتسعت هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية، وارتفع عدد المهاجرين السريين بسبب تزايد نسبة النزاعات والحروب في المنطقة.

كما يشهد الساحل تنامي **ظاهرة الجريمة المنظمة** التي يقوم بها أفراد وجماعات بهدف تحقيق الربح المادي السريع وغير المشروع، ومن بين أشكال الجريمة المنظمة نجد؛ تجارة المخدرات، فقد أشارت منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار بالمخدرات، أن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلق للغاية، مستغلين ضعف الآليات المحلية للتصدي لها، فمهربو المخدرات يستعملون الساحل كمنطقة عبور، وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها في أوروبا مروراً بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية[10]. حيث توجد اتصالات بين كارتل المخدرات في أمريكا (الشمالية والجنوبية) مع جماعات المتاجرة بالمخدرات في كل من نيجيريا، غينيا بيساو، غانا، التوغو والسنغال، وبذلك انتقلت التهديدات المرافقة

لتجارة المخدرات من أمريكا إلى الساحل وإفريقيا الغربية، وأمّا الدول الأوروبية التي تتم إليها عملية تصدير المخدرات من القارة الأمريكية مروراً بدول غرب إفريقيا هي؛ إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا وهولندا.

إن تجارة المخدرات في الساحل وما ينجر عنها من تهديدات أمنية للمصالح الفرنسية هناك، شكّل محور الاهتمام الفرنسي بها، ففرنسا تسعى لضمان تدفق الموارد الأساسية لصناعتها المختلفة بشكلٍ آمن، غير أنه و في ظل انتشار الجريمة والنزاعات والإرهاب، أصبح من الصعب تأمين مصالحها في المنطقة.(11)

كما تعتبر منطقة الساحل أكثر المناطق تضرراً من **تجارة السلاح**، التي تغذي عديد النزاعات والحروب الداخلية وأنشطة الجماعات الإرهابية، ولعل ما يزيد من خطورة انتشار هذه الأسلحة هو الطابع القبلي والإثني المشكِّل لدول الساحل والنزعة الانفصالية الموجودة داخل مختلف دوله، فظاهرة الحروب الأهلية أدّت إلى انتشار تجارة وتهريب السلاح على نطاقٍ واسعٍ.

إنّ إفريقيا بشكل عام ومنطقة الساحل بشكل خاص أصبحت تجتذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة لديها، فحسب عديد الدراسات فإن أغلب الأسلحة المستعملة في النزاعات في المنطقة هي أجنبية الصنع، فعلى سبيل المثال تشكل بنادق الكلاشينكوف ما نسبته 95% من مجمل الأسلحة الأكثر استعمالاً في النزاعات الإفريقية هي. وتعتبر تجارة السلاح واحدة من المشاكل الأمنية في إفريقيا، فأينما وجدت الأسلحة يكون هناك نزاع.(12)

كما تعد منطقة الساحل الإفريقي من مناطق العالم التي تعرف **نشاطاً إرهابياً** متزايداً، حيث ظهر في الساحل "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" (والذي كان سابقاً يُسمى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال)، والذي أعلن مسؤوليته عن الهجمات الانتحارية في

الدار البيضاء سنة 2003، والسطو على الثكنة العسكرية في موريتانيا سنة 2005، كما أقّر التنظيم مسؤوليته عن الهجومين في موريتانيا سنتي 2008 و2009. (13)

وقد تمكنت هذه الشبكات والتنظيمات من الاستفادة من حالة انعدام الأمن في دول الساحل، واتساع مساحة هذه الدول وهشاشة حدودها وعدم قدرة الدولة على مراقبتها، ما ساهم إلى حدٍّ كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم، يدعمهم في ذلك تجارة السلاح المزدهرة والأموال التي تأتي من الجريمة المنظمة.

ومن التهديدات الأمنية الأخرى التي تُميز منطقة الساحل الإفريقي، كثرة **النزاعات الداخلية البينية (بين الدول) والنزاعات المشتركة، و الحروب الأهلية**، فقد أصبحت إفريقيا القارة التي تسجل أعلى نسبة من ضحايا النزاعات في العالم بـ 13 مليون نازح في الداخل و3.5 مليون لاجئ، فمنذ 1990 شهدت إفريقيا تسعة عشر من النزاعات الكبرى، تمركزت في سبعة عشر دولة إفريقية، وبعد انخفاضها بين سنتي 1990 و1997، عادت لتزداد حدّتها بين سنتي 1998 و2000 (11 نزاعاً سنوياً)، وفي سنة 2004 خمسة (05) من أصل 19 نزاعاً في العالم كانت في إفريقيا، و45% منها ضد الحكومات، ومن بين النزاعات والأزمات التي تشهدها المنطقة نجد؛ الأزمة الترقية، النزاع في تشاد والنزاع في دارفور والذي لازال مستمراً منذ سنة 2007، ويُهدد بالانتشار إلى مناطق أخرى كتشاد، الكونغو، كوت ديفوار، إريتريا، إثيوبيا والصومال.(14)

بالنظر لتفاقم الأزمات الداخلية وتفشي ظواهر خطيرة مثل الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب وتنامي المصالح المتنامية للقوى الكبرى في المنطقة، فإن الساحل مُرشح في السنوات القادمة لمزيد من الأزمات والحروب الداخلية وانتشار أكبر للجماعات الإرهابية وتوسع نطاق

هجماتها وطبيعة تسليحها، فالساحل الإفريقي سيعرف مزيداً من التناقضات الداخلية مع تزايد للحسابات الخارجية.

ثانياً: التواجد الأمريكي والمشاريع الأمنية الكبرى في الساحل

كانت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دوراً هاماً في تحويل الاهتمام الأمريكي نحو هذه المنطقة. وبالنظر لما تمتلكه الولايات المتحدة من آليات سياسية واقتصادية وعسكرية، فعّتلها لتنفيذ سياستها في المنطقة لتعزيز مصالحها الإستراتيجية ما أصبح يهدد بجدية المصالح و النفوذ التقليدي الفرنسي فيها.

1- منطلقات الإهتمام الأمريكي بالساحل و إفريقيا

تَحتل منطقة الساحلِ والقارة الإفريقية عموماً موقعاً هاماً في الإستراتيجية الأمريكية، والدافع الرئيس لهذا الاهتمام هو ما تملكه المنطقة من موارد حيوية (خاصة النفط)، الذي يعد العنصر المحرك للاقتصاد العالمي، وتحاول الولايات المتحدة جاهدة إقصاء منافسيها من المناطق المنتجة للبترول والغاز أو استيعابهم ضمن مخططاتها.

ويُعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، إذْ أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديداً لأمنها القومي، وتسعى الولايات المتحدة إلى تقليص اعتمادها على نفط الخليج، وهو الدافع وراء بحثها عن بدائل حدّدها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيستين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما؛ **بحر قزوين والقارة الإفريقية**، ولكون نفط بحر قزوين تتخلله بعض العراقيل، فقد كانت إفريقيا هي البديل الأنسب بالدرجة الأولى، وحسب ما جاء في تقرير مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية، فإن إفريقيا بالنسبة للاحتياطات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد وبصفة خاصة غربها.[15]

ودول الساحل باعتبارها تُصنف ضمن دول غرب إفريقيا، فقد حظيت بالاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، حيث نجد شركات أمريكية مثل: أكسون موبيل، بتروناس، شيفرون تستحوذ على نحو 95% من استثمارات النفط التشادي، وفي نيجيريا فإن 58% من نفطها يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية.[16] بالإضافة إلى أن خليج غينيا الذي يحتوي على 7% من الاحتياطي العالمي للنفط، وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسبة كل من إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، كما أنّ ميزة نفط خليج غينيا أنه من النوع الخفيف، الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو الأكثر طلباً في الولايات المتحدة.[17]

2- الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية في الساحل الإفريقي

ترتكز المخططات الإستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على عدد من العناصر، أبرزها احتكار النفط وتوسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية لبسط النفوذ السياسي وفتح الأسواق لشركاتها، وقد شكّلت إفريقيا مكانة هامة في هذه الإستراتيجية، وذلك بعد بروز أهمية القارة بالنسبة للمصالح الأمريكية، حيث تمتلك إفريقيا ومنطقة الساحل احتياطي نفطي يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتصاعدة من الطاقة التي تدخل ضمن الصناعات الإستراتيجية، بالإضافة للمعابر والموانئ الإستراتيجية في المحيط الهندي والأطلسي والبحر الأحمر، كما تشكل المنطقة سوقاً استهلاكية معتبرة للمنتجات الأمريكية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى، منها ما هي خاصة بالساحل فقط كمبادرة "بان الساحل" (PSI) سنة 2002 و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء(TSCTI) سنة 2005، ومنها ما تشمل القارة

الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعاً عسكرياً وهي "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" (AFRICOM) سنة 2007.

ومبادرة "بان الساحل" عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، حيث يسمح برنامج هذه المبادرة للدول بتدعيم مراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجيستي الذي تضمنه القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة هناك، وذلك بهدف محاربة تجارة المخدرات والأسلحة والحدِّ من حركة الجماعات "الإرهابية"، كما تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولةٍ من الدول الأربعة المشاركة، من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، حيث تتم هذه العمليات تحت مسؤولية القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا (EUCOM).

أمّا مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فتعد امتداداً لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال، واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية.[18]

بعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي؛ القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)، ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة، تُعرف بالقيادة الإفريقية أو "الأفريكوم" (AFRICOM)، والتي حُددت أهدافها في النقاط التالية[19]

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها؛

- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة، وأن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة؛
- التعاون مع دول إفريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل؛
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل؛
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

تتنوع إستراتيجية الولايات المتحدة في الساحل عسكرياً واقتصادياً، فمع تنامي أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت هذه الآخيرة توظف كافة الوسائل والآليات المتاحة لتحقيق مصالحها هناك، ما يضع المصالح الفرنسية في مواجهة مع تحديات المنافسة الأمريكية.

ثالثاً: التغلغل الاقتصادي الصيني في الساحل: الدوافع و الآليات

إنّ تحول الصين سنة 1993 من مُصدر للنفط إلى مُستورد له، شكّل نقطة تحول هامة في إستراتيجية صعودها السلمي، فمن أجل الحفاظ على وتيرة الإنتاج الصيني، كان لابد من البحث على مصادر آمنة للطاقة إلى جانب موارد أخرى. ومع إدراك الصين لمخاطر عدم الاستقرار المرتبط بمصادر الطاقة في الشرق الأوسط، أصبحت إفريقيا تكتسب تدريجياً أهمية بارزة في حساباتها الطاقوية على الأقل.

1- محاور الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

تعتمد الاستراتيجية الصينية في إفريقيا على عدّة محاور:

- الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية التي تقوم بالتعامل معها، فالصين تتجنب التورط في النزاعات الداخلية أو فرض شروط سياسية على الأنظمة الإفريقية؛
- تقديم المساعدات غير المشروطة، حيث تقدم الصين المساعدات وتلغي ديون بعض الدول الإفريقية دون مشروطيه سياسية، فلم يحدث أن رهنت الصين علاقاتها بالدول الإفريقية بتحقيق قدر من الديمقراطية أو اشترطت معايير خاصة لحقوق الإنسان تتم بموجبها الاستفادة من المنح الصينية؛
- انتهاج أسلوب الشراكة التنموية؛ حيث تُركز الصين على الشراكة التنموية مع الدول الإفريقية، ما يثير قلق فرنسا والولايات المتحدة، فالعلاقات الصينية – الإفريقية في تطور مستمر في مجال التنمية وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين؛
- مساندة الدول التي تمنح الصين أولية التعامل في المحافل الدولية، حيث يشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة، أحد أهم الرهانات التي تعمل عليها الصين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسألة التايوانية ومسائل حقوق الإنسان وقضايا التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي؛[20]

ومن المعروف أن الصين تدعم الأنظمة الإفريقية التي تصنفها الولايات المتحدة كأنظمة تسلطية، وتضعها في خانة "الدول المارقة"، حيث تُزود هذه الأنظمة بالأسلحة والمعدات الثقيلة، بما في ذلك الطوافات وطائرات "شنيانغ" النفاثة المقاتلة.

2- آليات الإستراتيجية الصينية في الساحل وإفريقيا

تبّنت الصين إستراتيجيتها اتجاه إفريقيا منطلقة من البعد الاقتصادي، من خلال تقوية التبادلات التجارية بين الطرفين وتوجيه الاستثمار الصيني وشركاته باتجاه القارة، بالإضافة لاعتماد سياسة المساعدات في مجال التنمية. وقد استطاعت خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الاقتصادي الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الإفريقية، حيث تضاعف حجم التجارة بين الصين وإفريقيا، وتستحوذ الطاقة والواردات المعدنية على حصة كبيرة من الواردات الصينية الآتية من إفريقيا.[21]

لقد تجاوزت قيمة التبادلات التجارية الصينية – الإفريقية سنة 2000 أكثر من 10 مليار دولار،[22] وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من 30% في السنوات السابقة، وفي سنة 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 55.5 مليار دولار بزيادة 40% عن السنة السابقة (37.7 مليار دولار)،[23] وفي سنة 2011 بلغت قيمة المبادلات التجارية 160 مليار دولار، لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تبّنت الصين نمطاً جديداً من أنماط تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين، وهو ما تجسّد خلال منتدى التعاون الصيني– الإفريقي (FOCAC)، الذي تأسس سنة 2000 لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العام والخاص.

وتقوم الرؤية الاقتصادية الصينية أساساً على مجموعة من العوامل المهمة، والتي يأتي في أولوياتها، ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي تُحرك عجلة الاقتصاد الصيني ذو الحاجيات الكبيرة، حيث تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة.

وتُسيطر الصين على نسبة لا يُستهان بها من حقول النفط في السودان، حيث يبلغ إجمالي استثماراتها حوالي 4 مليار دولار، وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط مصفاة نفطية في جوان 2011، ولمدة 99 عاماً ستستغل الشركة الصينية المصفاة بواقع 60% للجانب الصيني و40% للجانب التشادي.[24]

وتعتمد الصين في توسعها الاقتصادي داخل القارة الإفريقية على عدّة شركات، تعمل في مجال الطاقة والمواد الأولية، فهناك مثلاً شركة الصين الوطنية للنفط وشركة الصين للمواد البترولية والكيميائية، تقوم بتزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول النفطية في إفريقيا، ويبلغ عدد الشركات الصينية وفروعها المنخرطة في الاقتصاد الإفريقي أكثر من 2000 شركة.

إن اختراق الصين لمناطق النفوذ الأمريكي في إفريقيا، يرجع بنسبة كبيرة منه إلى ميزة تقديم المساعدات الصينية إلى الدول الإفريقية دون شروط أو مطالب سياسية، وقد اعتادت على إقامة المؤتمرات الدورية للبحث في سبل التنمية في إفريقيا بمشاركة العديد من القادة الأفارقة، ومن خلالها تُقدم الصين المساعدات لهذه الدول، سواء في شكل إعفاءات ديون أو إنشاء المشاريع التنموية أو تقديم القروض لإنشاء المنشآت العامة.

وقد قامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لها لدى 31 دولة إفريقية وذلك بقيمة 1.2 مليار دولار،[25] كما تعرض قيامها بتمويل مشروعات البنى التحتية، التي توقف البنك الدولي

ومعظم الجهات المانحة عن تمويلها، وفي ذات السياق تشير الدراسات أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات بتكلفة تعادل 25% أقل من تكلفة شركات الدول الأخرى.

إنّ تنامي الدور الصيني في إفريقيا، أثار قلق فرنسا والولايات المتحدة، ما جعل هاتين الأخيرتين توجهان مجموعة من الانتقادات لها، تتمثل في دعمها لأنظمة "تسلطية وقمعية"، وأنها لا تربط بين قروضها بضرورة احترام حقوق الإنسان، إذْ أن الوجود الصيني في إفريقيا مُرتكز بدرجة كبيرة على الجانب الاقتصادي، حتى وإن أخذت السياسة الصينية أحياناً أوجهاً إجتماعية أو عسكرية، فما يهم الصين بالدرجة الأولى هو تأمين ضخ النفط والموارد الطاقوية الأخرى في الصناعة الصينية وتوفير الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها، ولذلك فإفريقيا وجهة جيّدة لتحقيق هذه الأهداف.

رابعاً: تداعيات المنافسة الأمريكية– الصينية على المصالح والأهداف الإستراتيجية الفرنسية في الساحل

في ظل المنافسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي من طرف كل من الولايات المتحدة والصين، أصبحت المصالح والأهداف الفرنسية في الساحل عُرضة للخطر، فالتنافس بين القوى الدولية في الساحل وإفريقيا هو تنافس على المصالح الاقتصادية والمصالح الطاقوية النفطية بالدرجة الأولى، لأن الطلب العالمي على النفط في تزايد مضطرد في الوقت الذي لا تنمو فيه الإمدادات بما يكفي لتلبية هذا الطلب، الأمر الذي يُتوقع معه ازدياد حدة المنافسة على مصادر الطاقة في العالم و في إفريقيا والساحل على وجه الخصوص.

1- فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية: تنافس أم تعاون في الساحل الإفريقي

إنّ ما يُطرح في هذا الجزء من المقال هو هل فعلاً ما يحدث بين فرنسا والولايات المتحدة هو تنافس على مناطق النفوذ في إفريقيا أم أنه مسألة توزيع أدوار لا أكثر؟

إذْ تعتبر منطقة الساحل ساحة للتنافس بين المصالح الفرنسية- الأوروبية والمصالح الأمريكية، خاصة أن المنطقة أصبحت من أكثر المناطق الواعدة لاستخراج النفط من نيجيريا وخليج غينيا إلى تشاد، ولقد كانت المنافسة في بدايتها على مصادر وأسواق النفط، ثم اشتدت بعدها على أسعار النفط في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة السبّاقة إلى البحث عن "بنية استيرادية هي الأكثر تنويعاً في العالم"، فإن فرنسا وأوروبا هي الأخرى أصبحت تبحث عن بدائل آمنة ومستقرة في محاولة للانفلات من السيطرة الأمريكية على موارد الطاقة العالمية وعلى معابر الإمدادات.

وتستهلك الولايات المتحدة ربع إنتاج العالم من النفط، ويأتي 13% إلى 18% من غرب إفريقيا ووسطها، وقد أنفقت الولايات المتحدة سنة 2003 حوالي 17.8 مليار دولار على النفط الإفريقي، والرقم يمثل 70% من المشتريات الأمريكية من إفريقيا، وترتبط 100 ألف وظيفة في الولايات المتحدة بالنفط الإفريقي، ويتركز الجزء الأكبر في تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا، وسجّلت معدات النفط والغاز الأمريكية مبلغاً يصل إلى 717.3 مليون دولار سنوياً، وهي تأتي الثانية في سجل الصادرات الأمريكية لإفريقيا.[26]

تُعرف فرنسا بانتهاج طرقٍ يغلب عليها الطابع الدبلوماسي بأشكالهِ الكلاسيكية في بعض الأحيان، فمن القمم الفرنسية – الإفريقية المشتركة إلى الشبكات الدبلوماسية، وكذا الدور العسكري الفرنسي في دعم عمليات حفظ السلام والاستقرار، فضلا عن البعد الثقافي لا زال حاضراً في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا والساحل،[27] فهي تسعى للحفاظ على نفوذها في الساحل من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، وضمان

مصالحها الإستراتيجية من ناحية أخرى، حتى إذا تطلب الأمر إحداث نقلة شكلية في آدوات تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة.

وتعمل الولايات المتحدة على مزاحمة النفوذ الفرنسي في القارة، حيث أعلنت عن مبادرتها لانتشار قوة إفريقية والتي لاقت معارضة فرنسية شديدة، واعتبرته تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، ورأت فرنسا أنه إذا تمّ الاتفاق مع دول القارة على قوة حفظ السلام، فيجب أن تكون تلك القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة، ومن أجل تأييد المبادرة الأمريكية عملت الولايات المتحدة على تفتيت الإجماع الإفريقي الرافض للمبادرة، وتفكيك التحالف الإستراتيجي الإفريقي- الفرنسي، واستمالةِ الدول ذات الثقل السياسي للمشاركة في القوة مقابل منحها مساعداتٍ ومعوناتٍ عسكرية.(28)

إنّ المصالح الأمريكية تتأرجح بين الأهداف الاقتصادية والتي تأتي في أولويات سياستها الخارجية في الساحل وإفريقيا من أجل دعم نفوذها السياسي، في الوقت الذي نجد أن الأهداف الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الفرنسية من أجل دعم قاعدة المصالح الاقتصادية وتوسيعها، والتي قامت فرنسا بإرسائها بعد الحرب الباردة.

أمَّا عن مجالات التعاون بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة الساحل فتتعلق غالباً بالمسائل الأمنية، خاصّة أنَّ الساحل يشهد مشاكلَ أمنيةً شديدةً، حيث يُشكل التعاون بين الطرفين في مكافحة الإرهاب أهم مجال للتفاهم بينهما.

و يعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا والساحل في مجال مكافحة الإرهاب إلى سنة 1998، على إثر العمليتين الإرهابيتين ضد سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا، هذا الاهتمام تأكّد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ففي إطار الإستراتيجية الوطنية للدفاع التي

قدمتها حكومة "بوش" سنة 2002، فإن إفريقيا أصبحت في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الإرهاب، وفي سنة 2007 تمَّ إنشاء قيادة "الأفريكوم" تأكيداً لهذا الاهتمام المتزايد بالقارة.(29)

وفي إطار التعاون الفرنسي – الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل، قدَّمتْ الولايات المتحدة مساعدة لوجيستيةٍ واستخباراتيةٍ لفرنسا خلال تدخلها العسكري في مالي سنة 2013، حيث قدمت 180 طن من الوقود و700 طن من المعدات و600 شخصاً.(30) وفي إفريقيا الوسطى، أسهمت الولايات المتحدة في نقل القوات الإفريقية خاصة الرواندية، بطائراتها "سي.17"، وقد تجسد هذا التعاون أيضاً في النيجر، حيث التقى العسكريون الأمريكيون والفرنسيون وكان أول استخدام لطائرات "الريبر" الأمريكية التي تحلق دون طيار على ارتفاعات متوسطة، واشترتها فرنسا من الولايات المتحدة في العاصمة النيجرية "نيامي".

تأسيساً على ما سبق؛ يرى كثيرٌ من المختصين أنه لا يوجد تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع للأدوار، انطلاقاً من أن المواجهة المباشرة بينهما أصبحت غير مجديةْ، علاوةً على حصول اتفاق في الإستراتيجية الشاملة لهاتين القوتين حول تحاشي مثل هذه المواجهة، فالتنافس الفرنسي-الأمريكي مهما اشتد لا يصل إلى حدِّ التوتر أو التهديد.

2- الصين: القوة الصاعدة في إفريقيا والساحل

لقد وضعت كل من فرنسا والولايات المتحدة، مسألة احتواءِ النفوذِ الصيني المتزايد في إفريقيا في مقدمة أولوياتهما الخارجية، فسياسةُ الصين القائمة على الاستثمار والمساعدات دون

مشروطيةٍ سياسية، جعلتِ العديدَ من الدول الإفريقية تتوجه نحوها وهذا ما ترفضه فرنسا والولايات المتحدة، لذا باتَ النفوذ الصيني المتزايد واضحاً في مجالاتٍ النفط ومشروعات البنية التحتية.(31)

حيثُ تحتل الصين المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث مشاريع البنى التحتية، من خلال استحواذها على 31% من عقود هذه المشاريع بين سنتي 2001-2010 تليها فرنسا بـ 14%، وهو فارق أضحى يشكل خطراً على التواجد الفرنسي. وقد ازداد الاهتمام بتنامي الدور الصيني في إفريقيا من قِبل الدوائر الرسمية في فرنسا والولايات المتحدة، حتىّ أنه أُطلق على سنة 2006 عام الصين في إفريقيا، حيث شهد جولة الرئيس الصيني ورئيس وزرائه إلى إفريقيا، فضلاً عن انعقاد القمة الصينية – الإفريقية.(32)

لقد استطاعت الصين الوصول إلى أسواق واسعة في إفريقيا والاستثمار في مجال النفط، مستعينةً بسياسة المساعدات والمعونات وتقديم الخبرات الفنية للأفارقة وكذلك السلع الرخيصة، إذْ يُعدُّ الوجود الصيني قوياً في الدول النفطية الإفريقية، وهو ما جعل فرنسا تواجه صعوباتٍ في القارة، ففي 2005 خسرت كبرى الشركات الفرنسية عقود إستثمار في إفريقيا لصالح شركات صينية، مثلما هو الحال مع شركة "توتال" (Total) لصالح "سينوبيك" (SINOPEC) الصينية في أنغولا، كما خسرت الشركات الفرنسية عقوداً في مجال خدمات الحديد لصالح الشركة الوطنية الصينية لإستيراد وتصدير الآليات (CEMEC) في الغابون سنة 2006، بالإضافة إلى دفع الدبلوماسية الفرنسية جانباً في نجامينا (تشاد) ودارفور.(33)

ومع تزايد التغلغل الصيني والمنافسة الأمريكية في إفريقيا، أصبحت فرنسا تفضل العمل في الإطار الأوروبي لحشد مزيد من القوة لمواجهة هذه المنافسة، حيث تمكنت فرنسا من جعل

القارة الإفريقية من أولويات السياستين الاقتصادية والخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تبنت المفوضية الأوروبية في 22 أكتوبر 2005 مبادرة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا، والتي طُرحت تحت شعار "نحو ميثاق أورو- إفريقي من أجل التعجيل بالتنمية في إفريقيا"، وهي مبادرة تقوم على أساس صياغة إطار عمل للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهاز التنفيذي للاتحاد من أجل مساعدة إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية لألفية الأمم المتحدة بحلول سنة 2015. (34)

إذنْ؛ يمكن القول أن النفوذ الفرنسي في إفريقيا، يشهد تراجعاً على عدّةٍ مستويات أمامَ اتساعِ التواجد الأمريكي و تعاظم النفوذ الصيني، ومن المتوقع أن يكون الدور الفرنسي ثالثاً في إفريقيا على المستوى الاقتصادي بالأخص، ففرنسا بكلِّ إمكاناتها لا تستطيع مواجهةَ النفوذ الاقتصادي الصيني المتصاعد والسياسة الأمريكية الضاغطة في إفريقيا.

الخاتمة

إذنْ؛ لقد عالجنا من خلال هذا المقال مسألة المزاحمة والمنافسة التي يتعرض لها الدور الفرنسي في منطقة الساحل من طرف القوى الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة والصين، كونهما لاعبان رئيسيان في المنطقة حيث تعاظم دورهما في السنوات الأخيرة بشكل لافت، لأسباب تتعلق بالأهمية الحيوية للساحل والصراع على مصادر الطاقة تحديداً. ومن خلال ما تمّ عرضه في هذا المقال نستنتج ما يلي:

- إنّ الساحل الإفريقي يُعد منطقة مُعقدةً على المستويين الجيو سياسي والجيو أمني، فقد لعبت الجغرافيا والتنوع الإثني وشكل الدولة في هذه المنطقة وكذا تنوع التهديداتٍ الأمنية دوراً في زعزعة دول الإقليم ونشوبِ أزماتٍ مستعصية.
- إنّ التحديات التي تواجهها فرنسا في الساحل عديدة ولكن تُعد المنافسة الدولية أخطرها، ففرنسا تُواجه منافسين أساسين هما الولايات المتحدة والصين، فعلى المستوى الأمني والعسكري تشتد المنافسة الأمريكية، وعلى المستوى الاقتصادي تدخل الصين بثقلها الاقتصادي لتُزاحم فرنسا في مناطق نفوذها، ما جعل فرنسا تتجه أحياناً نحو التعاون أو توزيع الأدوار مع الولايات المتحدة من أجل مجابهة المدِّ الاقتصادي الصيني.
- إنّ العامل النفطي ومصادر الطاقة الأخرى هي السبب وراء الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل، فالتهديدات الإرهابية ما هي إلاّ مبرر لسياسيات التدخل الدولية في شؤون الدول الإفريقية، من أجل حماية وتوسيع المصالح الطاقوية للقوى الدولية الكبرى، خصوصاً بعد الاكتشافات النفطية الجديدة في الساحل وخليج غينيا، ما يجعل هذه الأخيرة مقصداً مهماً لشركات النفط الدولية.

- إنّ ازدياد المنافسة الدولية على منطقة الساحل، يُنذر باشتداد المخاطر على الدول والشعوب الإفريقية من خلال تشجيع الأنظمة الإفريقية على الاعتماد على الريع النفطي فقط، بدلاً من اتباع سياساتٍ تنموية ترتقي بحياة الفرد، وهو ما سيؤدي إلى ازديادِ معدلات الفقر والبطالة وعدم التوزيع العادل للثروة، ما سيخلق مزيداً من النزاعات المحلية والحروب الأهلية التي تهددُ الاستقرار الداخلي بتلك البلدان.

الهوامش

1 - Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain », Working paper, Collège de Défense de l'OTAN, NDC Occasional Paper, No 19, décembre 2006, p 6.

2- السيد ولد أباه، "**المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي**"، متوفر على الرابط:
http://aawsat.com/léader.asp?section=3&article=458643&issueno10671، تاريخ الولوج: 2012/04/28.

3 - Mehdi Taje,Op.cit,p 6.

4- محمد بن مسفر، **الجريمة المنظمة: سياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، مذكرة ماجستير منشورة**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص5.

5- المرجع نفسه.

6- على عشوي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة – الجزائر، 1998، ص 11.

7- المرجع نفسه.

8- حمدي عبد الرحمان، **إفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997، ص 9.

9 - Philippe Hugon, «L'économie des conflits en Afrique», Revue Internationale et Stratégique, No 3, 2001, P 155.

10- Xavier Raufer, «Cocaïne: L'Europe inondée, une offensive mondiale des narcos », Cahiers de la Sécurité, No 5, Juillet – Septembre 2008, pp 1- 7.

11- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011/2010، ص 99.

12- Mamadou Aliou Barry, Guerre et trafics d'armes en Afrique, approche géostratégique, Paris: Le Harmattan, 2006, p 45.

13- Lianne Kennedy Boudali, «Examining U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region », Working Paper, Rand Corporation, November 2009, p 1.
14 - Philippe Hugon, Géopolitique de l'Afrique, Paris: éditions SEDES, 2007, pp 129-130.
15 - African Oil Policy Initiative Group, «African Oil a priority for U.S National Security Development», Working paper ,Institute for Advanced Strategic and Political Studies Symposium, May 16, 2001, p 6.
16- Danielle Longton, «U.S trade and investment relationship with Sub- Saharan Africa: The African growth and opportunity act and beyond», Scientific Report, CRS Congress, October 28, 2008, p 7.
17- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011/2010، ص 110.
18 - International Crisis Group, «Islamic terrorism in the sahel : fact or fiction ? », Working paper, No 92, 31 March 2005 , p 30.
19 - United States Africa Command, «U.S.AFRICOM public affairs office», available at : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644, acceded 10/9/2014.
20 - Valérie Niquet, «La Stratégie Africaine de La Chine», Politique Etrangère, été 2006/2, p 1.
21 - Sara Van Hoeymissen,, «Regional Organizations in China's Security Strategy for Africa: The Sense of Supporting "African Solutions to African Problems"», Journal of Current Chinese Affairs, No 40, 4/2011, p 98.
22 - Junior Ouattara et Ridha Kefi, «Chine, USA, France, Russie, Le Monde courtise l'Afrique», New Africain, Paris: IC Publications, No 11, Novembre/Décembre 2009, p 6.

23- محمود أبو العينين وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي (2006– 2007)**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/11/28، تاريخ الولوج: 2014/12/26، ص 103.

24- الشيخ باي الحبيب، "**الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية**" تقرير مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/2014429114833298916.htm، تاريخ الولوج: 30 /04/ 2014، ص 6.

25- طارق عادل الشيخ، "**الصين وتجديد سياستها الإفريقية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 156، أفريل 2004، ص 156.

26- Sandra T. Barnes, «Global Flows : Terror, Oil And Strategic Philanthropy», African Studies, Vol 48, No 1, April 2005, p 3.

27 - Jean- Emmanuel Pondi, «La coopération Franco-Africaine vue d'Afrique », Revue Internationale et Stratégique, Armand Colin, No 45, 2002/1, p 130.

28- جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، عمان- الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 106 – 107.

29 - Maya Kandel, «Les Etats Unis, L'Afrique et la guerre au Mali», Orion – Observatoire de la défense, Paris: Editions Fondation Jean Jaurès, No 22, disponible sur: http://ddata.over-blog.com/xxxyyy/2/48/17/48/Fichiers-pdf/Think-tanks/Orion/N-22-Les-Etats-Unis--l-Afrique-et-la-guerre--au_Mali.pdf, accédé: 07/02/2013, p 2.

30 - IBID, p 1.

31- كوثر عباس عبد الربيعي، "**السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا...الأبعاد والدلالات**"، مجلة المرصد الدولي، العدد 15، ديسمبر 2010، ص 9.

32- المرجع نفسه، ص 9.

33- كريس ألدن، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي مثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 147.

34- كوثر عباس عبد الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 14.